

## حديث صحافي للأمين العام لجامعة الدول العربية°

يوضح فيه رؤية الجامعة للتعامل مع

السوق الشرق الأوسطية

القاهرة. ° [مقتطفات]

[.....]

■ أكد معاليكم أن السوق الشرق الأوسطية ليست بديلاً عن الجامعة العربية... وهناك أكثر من سيناريو مطروح للتعامل عربياً مع فكرة السوق الشرق الأوسطية... ما هي رؤية الجامعة العربية للتعامل عربياً مع هذا الأمر في ظل غياب سوق عربية مشتركة.

□ لقد أكدت في أكثر من موضع أن السوق الشرق الأوسطية ليست بديلاً عن الجامعة العربية.. ولن تكون.. فالجامعة العربية هي رابطة مجموعة متجانسة من الدول ممتدة في تلاحم جغرافي وتاريخي وثقافي وحضاري. فضلاً عن هوية عربية أصيلة، الأمر الذي يؤكد أن جامعة الدول العربية هي المعبرة عن آمال وتطلعات أمتها العربية. ذلك لأن رسالتها قومية قبل أن تكون منظمة إقليمية، ولقد حرصت على أن أوضح وجهة النظر العربية في شأن التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وذلك في مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي عقد بالدار البيضاء خلال شهري أكتوبر [تشرين الأول] ونوفمبر [تشرين الثاني] الماضيين والتي جمعت ولأول مرة رجال أعمال وحكومات ومنظمات اقتصادية وإقليمية... وأوضحت في كلمتي ضرورة معالجة القضايا السياسية قبل الشروع أو الدخول في أية مشاريع اقتصادية، وإلا نكون بمثابة من وضع العربة أمام الحصان ويتبين أن المطلوب أولاً هو حل كافة القضايا السياسية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية والقائمة على تحقيق السلام الشامل والعاقل وتنفيذ قرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥، ٢٥٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام... وأقول بكل صراحة:

١) إن السلام مع إسرائيل لن يترتب عليه فرض أية ميزة اقتصادية على الدول العربية وإنما سيتم التعامل معها وفق معايير وضوابط تضعها كل دولة عربية وفق مصالحها الوطنية.

---

° أحمد عصمت عبد المجيد.

° "الأهرام" (القاهرة)، ٢٤/٣/١٩٩٥. وقد أجرى الحديث أحمد نفاع.

٢) إن كل دولة عربية تتمتع بسيادتها على كامل مقدراتها الوطنية وبالتالي لن يكون هناك إرغام أو إكراه في التعامل مع إسرائيل، وعلى سبيل المثال العلاقات المصرية الإسرائيلية والتي بدأت منذ عام ١٩٧٩ حيث يسير التبادل التجاري بين البلدين وفق معايير وضوابط معينة.

٣) إن العلاقات العربية يقف وراءها نحو نصف قرن من التعاون العربي وهي علاقات بين دول تنتمي إلى أمة واحدة وتجسدت في اتفاقات ومؤسسات وشركات عربية وهذه تسير في طريقها، ويجب تقويتها وتدعيمها لمواجهة أية مشاريع تحاول النيل من هذا البنيان الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف القومية العربية العليا.

٤) إن التعاون بين الدول الشرق أوسطية، بعد قيام السلام العادل والشامل هو تعاون يستند إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي، ومبادئ التعاون الاقتصادي الحر الذي تمليه مصالح كل دولة في المنطقة مع دول العالم الأخرى وقد ترى الدول العربية أن يمتد هذا التعاون إلى بلاد غير عربية في المنطقة مثل إيران، تركيا، وقبرص... والمسألة أولاً وأخيراً تتوقف على هذه المبادئ وعلى مصالح كل دولة.

[.....]